تحليل كمي للعوامل المؤثرة التي تعوق تنمية أقاليم مصر اقتصاديًا مع وضع تصور مقترح لتقسيم الأقاليم وإعادة توزيع السكان

د. هاله سمير الغاوي

مدرس الاقتصاد
الأكاديمية الحديثة بالمعادي
جمهورية مصر العربية

الملخص

تتوقف مستويات التقدم والنمو الاقتصادي إلى حد كبير على حجم الموارد الاقتصادية المتوافرة من أراضي ومياه وثروات معدنية وغير ذلك من العناصر القابلة للاستغلال الاقتصادي والقادرة على توفير طاقات إنتاجية. وكلما كان هناك تنوعًا في الموارد الاقتصادية في الإقليم أمكن تحقيق معدلات تنمية تضمن تحقيق رفاهية واستدامة واستغلال للطاقات البشرية، وذلك لن يتم إلا في إطار خطة تقدم حوافز تساعد على إعادة توزيع السكان على مستوى الأقاليم وبالتالي على مستوى المحافظات. وأمام مصر فرصة كبيرة، حيث عدد السكان في سن العمل أكثر ما يمكن وعدد السكان في غير سن العمل أقل ما يمكن، و هذه الحالة الديموغرافية فرصة للدول النامية لتحقق التنمية، وقد استفادت دول النمور الأسيوية منها وقامت بتأهيل قواها البشرية لتحقيق التقدم الاقتصادي.

ولكن يقف أمام الاستغلال الأمثل لتلك القوة البشرية الهائلة في مصر عقبات يعنينا منها في هذا البحث التكدس السكاني لمحافظات مصر على شريط النيل، مما يسبب إهدارًا للموارد الطبيعية في شكل تآكل الأراضي الزراعية وتلوث النيل وإهمال مناطق شاسعة من الأراضي مليئة بموارد غير مستغلة، سواء لسوء توزيع السكان أو لعدم تضمين تلك المناطق في خطط التنمية للمحافظات. ولذلك تأتي أهمية إعادة تقسيم أقاليم مصر إلى 12 إقليم بحيث يتمتع كل إقليم بجزء من الأراضي الصحراوية وميناء أو أكثر على البحر الأحمر أو المتوسط إضافة إلى جزء من النيل حيث إن التقسيم الأفقي يتيح لكثير من الأقاليم - خصوصًا الصعيد - منافذ على البحر الأحمر بجانب منافذ أقاليم الشمال على البحر المتوسط، إضافة إلى أن هذا التقسيم سوف يجعل الإقليم الواحد يضم مساحات واسعة وأنشطة اقتصادية متعددة وبذلك تزداد قدرته الاستثمارية والإنتاجية ويعتمد اقتصاديًا على نفسه ويستغنى تدريجيًا عن التدخل والتمويل المركزي في إدارته وفي مشروعاته، كما إن الأقاليم ستكون أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة في مجالات مهمة مثل الطاقة النظيفة والبديلة والاتصالات والمعلومات والاستفادة منها.

وتأسيسًا على ما سبق يأتي دور السياسة المالية والنقدية كأحد السياسات ذات الأدوار الفاعلة في إعادة توزيع السكان في إطار خطة اقتصادية تنموية إقليمية اعتمادًا على دعم المشروعات الاقتصادية من منظور قطاعي بحيث يتم عمل خرائط استثمارية موسعة لأقاليم مصر تغير شكل ومساحات المحافظات الحالية من محافظات مركزية ضيقة على مجرى النيل إلى محافظات كبيرة بشكل عرضي يصل إلى البحر الأحمر شرقًا، ليصبح لكل محافظة ميناء على البحر الأحمر وميناء نهري وظهير صحراوي يربط بينهم مدعم بشريط سكة حديد وطريق بري. وتحدد الدولة المشروعات ذات الأولوية لكل إقليم في ضوء إمكانياته بشكل يعكس تكاملاً وتوازنا بين الأقاليم ومنح مزايا تحفيزية منها أدوات السياسة المالية والنقدية لدفع السكان للانتقال لتلك المناطق مما يستدعى استحداث منصب أعلى من المحافظين وهو منسق الإقليم الذي يقع على عاتقه مهمة التنسيق بين المحافظات التابعة للإقليم سواء على مستوى الموارد البشرية أو الطبيعية أو المالية والتمويلية، هذا إلى جانب كونه محددًا لأولويات الاستثمار في إطار من المشاركة مع الأطراف الفاعلة ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية: *تنمية اقتصادية - أقاليم مصر - إعادة توزيع السكان - مصر،*

* تم استلام البحث في فبراير 2015، وقبل للنشر في ديسمبر 2016.

المقدمة

إن مستويات التقدم والنمو الاقتصادي التي يمكن تحقيقها تتوقف إلى حد كبير على حجم الموارد الاقتصادية المتوافرة في الحيز المكاني من أراضي ومصادر مياه وثروات معدنية وغير ذلك من العناصر القابلة للاستغلال الاقتصادي والقادرة على توفير طاقات إنتاجية. وكلما كان هناك تنوعًا في الموارد الاقتصادية المتوافرة في الإقليم كلما امكن تحقيق معدلات تنمية مستقرة تضمن تحقيق الرفاهية والاستدامة واستغلال الطاقات البشرية وذلك لن يمكن أن يتم إلا في إطار خطة تقدم حوافز من خلال أدوات تساعد على إعادة توزيع السكان على مستوى الأقاليم وبالتالي على مستوى المحافظات.

مشكلة البحث

تمر مصر بلحظة فارقة في تاريخها من الممكن أن تشكل أركان جديدة لمستقبل دولة حديثة حيث تتطلب المرحلة حلول جريئة وسريعة لمشكلات قد اعتبرناها مزمنة مثل الزيادة السكانية ولكنها قد تكون معبرا لمستقبل مضيء، فأمامنا فرصة لابد أن تقتنص قد تحدث مرة في الحياة البشرية للأمم، حيث عدد السكان في سن العمل أكثر ما يمكن وعدد السكان في غير سن العمل أقل ما يمكن، ومن ثم نسبة الإعالة منخفضة، هذه الحالة الديموغرافية تكون فرصة بالنسبة للدول النامية لكي تحقق طفرات التنمية وقد استفادت بالفعل دول النمور الأسيوية من هذه الفرصة وقامت بتأهيل قواها البشرية لتحقيق أكبر قدر من التقدم الاقتصادي. ولكن يقف أمام الاستغلال الأمثل لتلك القوة البشرية الهائلة في مصر عقبات يعنينا منها في هذا البحث التكدس السكاني لمحافظات مصر على شريط النيل شرقه وغربه مما يسبب إهدارًا للموارد الطبيعية في شكل تأكلاً للأراضي الزراعية وتلوثًا ضاغطًا لمجرى النيل وإهمال وتجاهل لمناطق شاسعة من الأراضي مليئة بالموارد التي لا تستغل سواء لسوء توزيع السكان أو لعدم تضمين تلك المناطق في خطط التنمية للمحافظات وإغفال المنظور الإقليمي للتنمية.

وتأسيسًا على ما سبق يأتي دور السياسة المالية والنقدية كأحد السياسات ذات الأدوار الفاعلة في إعادة توزيع السكان في إطار خطة اقتصادية تنموية إقليمية اعتمادًا على دعم المشروعات الاقتصادية من منظور قطاعي بحيث يتم عمل خرائط استثمارية موسعة لأقاليم مصر تغير من شكل ومساحات المحافظات الحالية من محافظات تشكل نقطة مركزية ضيقة على مجرى النيل بطول مصر إلى محافظات كبيرة بشكل عرضي يصل إلى البحر الأحمر شرقًا بحيث يكون لكل محافظة ميناء على البحر الأحمر وميناء نهري وظهير صحراوي كبير يربط ما بينهم مدعم بشريط سكة حديد وطريق بري. وتحدد الدولة المشروعات ذات الأولوية لكل إقليم في ضوء إمكانياته الكامنة بشكل يعكس تكاملاً وتوازنا بين الأقاليم ومنح مزايا تحفيزية منها أدوات السياسة المالية والنقدية لدفع السكان للانتقال لتلك المناطق مما يستدعى استحداث منصب أعلى من المحافظين وهو منسق الإقليم والذي على يقع على عاتقه مهمة التنسيق بين المحافظات التابعة للإقليم سواء على مستوى الموارد البشرية أو الطبيعية أو المالية والتمويلية هذا إلى جانب كونه محددًا لأولويات الاستثمار في إطار من المشاركة مع الأطراف الفاعلة ذات العلاقة.

فروض البحث

1- إن تبني منظور التنمية الإقليمية لمحافظات مصر يُدخل مساحات شاسعة وهائلة من الأراضي ذات الموارد والإمكانات والثروات المعدنية داخل دائرة الاستغلال.

2- إن لإعادة تقسيم أقاليم مصر ضرورة تنموية لإعادة توزيع السكان بما يمكن من الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية. وبالتالي مواجهة وتقليص مشكلة الفقر.

3- إن أهم هدف من التنمية الإقليمية في مجملها هو إعادة هيكلة توزيع مراكز الثقل السكاني على المستوى القومي للدولة.

4- تعد ظاهرة الفقر وتفاوتاتها الإقليمية من أهم العوامل التي تعكس عدم تحقيق تنمية إقليمية متوازنه في مصر

5- إن لأدوات السياسة المالية والنقدية دور كبير يجب أن يستغل بكفاءة في إعادة توزيع السكان في إطار خريطة استثمارية لكل إقليم من أقاليم مصر بما يضمن إعادة توزيع الدخل ومواجهة مشكلة الفقر.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1- إعادة النظر في التقسيم الاقتصادي لأقاليم مصر الحالية بشكل يحقق الاستفادة القصوى من موارد كل إقليم ويقلل من التفاوتات الإقليمية بين محافظات مصر وخاصة في مجال الفقر.

2- تحديد أهم العوامل المؤثرة على الكثافة السكانية للمساحة المأهولة من كل إقليم من الأقاليم المصرية.

3- تحديد كيفية استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية في إعادة توزيع السكان على الأقاليم ذات الموارد والإمكانات والتي تتميز بالكثافة السكانية الضعيفة لاستغلال الطاقات الكامنة بما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد في إطار خطة استراتيجية تنموية.

4- وضع تصور مقترح لمحاور تنمية إقليمية للخروج من الحيز المأهول الحالي في الدلتا والوادي.

منهج البحث

يعتمد البحث على الأسلوب الاستنباطي التحليلي في التعرف على الجوانب المختلفة للمشكلة، ويجمع هذا الأسلوب بين الاستقراء التاريخي للبيانات مستخدما منهج التحليل الإحصائي لاستخلاص المؤشرات والنسب ذات العلاقة والتي تصف الظاهرة وتوضح خصائصها وحجمها ودرجة ارتباطها بالظواهر الأخرى المختلفة. هذا بالإضافة إلى استخدام نموذج كمى SPSS17 بغرض التحليل والوقوف على أهم العوامل ذات العلاقة بالظاهرة وتحديد درجة تأثيرها ونوع تلك العلاقة.

خطة البحث

تتكون خطة البحث من النقاط التالية:

أولاً - مفهوم التنمية الإقليمية وأبعاد تأثيرها.

ثانيًا - التفاوتات الإقليمية بين محافظات مصر.

ثالثًا - تحليل كمى لأهم العوامل المؤثرة على تفاوت نسب وأعداد السكان بكل إقليم.

رابعًا - أهم العوامل المؤثرة التي تعوق تنمية أقاليم مصر اقتصاديًا وإعادة توزيع السكان وأهم المشكلات المترتبة عليها.

خامسًا - محاور تنمية إقليمية مقترحة للخروج من الحيز المأهول الحالي في الدلتا والوادي وإعادة توزيع السكان.

سادسًا - دور السياسة المالية والنقدية في تنمية أقاليم مصر وإعادة توزيع السكان

سابعًا - النتائج والتوصيات

ثامنًا - قائمة المراجع

أولاً- مفهوم التنمية الإقليمية وأبعاد تأثيرها

لم يكن للتنمية الإقليمية أو حتى التخطيط الإقليمي أي وجود في هيكل أو نظام التخطيط القومي حتى صدور قانون رقم 70 لسنة 1973، فقد خلت الخطط في مصر حتى السبعينيات من هذين المدلولين باستثناء الخطة الخمسية الأولى 59-64/60 التي أشارت في مقدمتها (الكيلاني، 1987: 41-42) إلى أن الخطة المثلى هي التي توزع خيراتها على سائر أنحاء البلاد بما يتلاءم مع حالة كل إقليم من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من هذه الإشارة إلا إنه لم يظهر أي دور لعملية التخطيط الإقليمي. فقد أعدت الخطة قطاعيًا ولم تأخذ احتياجات كل إقليم في الاعتبار.

وتعرف استراتيجية التنمية الإقليمية (الحكيم، 1994: 32) بأنها فن تخطيط وإدارة شئون التنمية في بعدها المكاني على المدى البعيد ويوضح هذا المفهوم التنمية الإقليمية بمفهومها الشامل حيث تأخذ في الاعتبار أهداف التنمية في أبعادها المختلفة الاقتصادية من زراعة وصناعة ومياه وصرف وكهرباء ونقل ومواصلات.. أي جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من تعليم وصحة، حيث إن الهدف من التنمية الإقليمية هو إعادة هيكلة توزيع مراكز الثقل السكاني على المستوى القومي في الحيز القديم وفي أفاق أرحب في الحيز الجديد عبر عملية تنمية مكانية تراكمية طويلة المدى، أو بمعنى

آخر فإن الهدف من التنمية هو العمل على تلاقى المخزون السكاني الكبير في الحيز القديم والسعة المكانية المترامية الأطراف في الحيز الجديد. أي إعادة التوازن بين الإنسان والمكان.

وقد أظهرت المشكلات الاقتصادية والتغييرات الهيكلية في الاقتصاد المصري الناتجة عن ثورة 25 يناير ضرورة الأخذ بالتخطيط الإقليمي لأنه يمثل الاستغلال الأمثل والأكفأ لموارد المجتمع المتاحة سواء البشرية أو الطبيعية والاستفادة القصوى من كل الإمكانات والموارد المتاحة كما إنه يؤدى إلى إعادة التوازن على المستوى القومي ويحقق مشاركة السكان المحليين مشاركة فعلية في التنمية.

تم تقسيم الحيز المصري إلى سبعة أقاليم إلا أن الأقاليم حتى الآن لم تقم بالدور الأساسي الذي بنيت من أجله هذا بالإضافة إلى أن هذه الأقاليم يجب أن تكون أقاليم تخطيطية وليست اقتصادية حيث إن هذه الأقاليم لم تأخذ الاهتمام الكاف من الناحية التطبيقية الفعلية والتخطيطية حتى أصبح وجود هذه الأقاليم مع عدم فعاليتها عبئًا يعوق عملية التخطيط والتنمية. فيلاحظ أن جميع الدراسات وحتى الخطط الخمسية والسنوية اهتمت بالبيانات والمشروعات على مستوى المحافظات وليس هناك ذكر للأقاليم. ويعرف الإقليم التخطيطي على إنه الإقليم الذي يسمح بقيام وإعداد الخطط الإقليمية أخذًا في الاعتبار العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، أما الإقليم الاقتصادي فهو يتغير باختلاف الهدف من التقسيم، فهناك تقسيم وظيفي للأقاليم (أقاليم زراعية، صناعية، خدمات..) أو تقسيم سياسي أو إداري أو جغرافي أو صحي.. إلخ.

ومن حيث التقسيم الإداري، تضم مصر 27 محافظة، بجانب محافظة الأقصر والتي كانت تقع بمحافظة قنا. ولكل محافظة مدينة هي عاصمة إدارية لها تضم مديريات الخدمات المختلفة مثل التعليمية والصحية والأمنية والشئون الاجتماعية والإسكان وغيرها إلى جانب الإدارة العامة، كما تنقسم كل محافظة إلى عِدّة مراكز بكلٍ منها مدينة مركزية يتوّفر بها مستويات إدارية فرعية من الخدمات، وقد يكون في داخل المركز مدن تابعة إداريًا للمدن المركزية. وباستثناء أربع محافظات حضرية وهي (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس) فإن بقية المحافظات تضم تجمّعات ريفية. ويشمل التقسيم الإداري الحالي للجمهورية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2006) 218 مدينة ونحو 4600 قرية. وتدار تلك التجمعات من خلال وحدات محلية تباشر اختصاصها عن طريق المجالس الشعبية المحلية المنتخبة والأجهزة التنفيذية الإدارية ممثلة في رئيس الوحدة المحلية والمجلس التنفيذي والجهاز الإداري بالوحدة المحلية.

ومن المنظور الإقليمي، تنقسم مصر إلى (7) أقاليم تخطيطية لكلٍ منها لجنة عليا وهيئة للتخطيط الإقليمي، وهي: إقاليم القاهرة، والإسكندرية، وقناة السويس، والدلتا، وشمال الصعيد، وأسيوط، وجنوب الصعيد موزع عليها محافظات الجمهورية على النحو التالي: إقليم القاهرة (القاهرة – الجيزة – القليوبية). إقليم الإسكندرية (الإسكندرية – البحيرة – مطروح). إقليم قناة السويس (شمال سيناء – جنوب سيناء – بورسعيد – الإسماعيلية – السويس- الشرقية – جزء من شمال محافظة البحر الأحمر). إقليم الدلتا (كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – دمياط – الدقهلية). إقليم شمال الصعيد (بنى سويف – الفيوم – المنيا – جزء من محافظة البحر الأحمر). إقليم أسيوط (أسيوط – الوادي الجديد). إقليم جنوب الصعيد (سوهاج – قنا – الأقصر – أسوان - جزء من محافظة البحر الأحمر). ويمكن ملاحظة أن محافظة البحر الأحمر مقسمة بين ثلاثة أقاليم تخطيطية نظرًا لطبيعتها الجغرافية الشريطية.

ثانيًا- التفاوتات الإقليمية بين محافظات مصر

لقد أدث خطط الدولة السابقة وآليات تنفيذها إلى اختلال قدرات المحافظات نتيجة عدم توازن مجهودات التنمية بها، فقد قامت الدولة بتركيز وتكثيف الجهود التنموية في عدد من المحافظات وذلك نتيجة محدودية الموارد ورغبه في تحقيق أعلى عائد، فقد ركزت خطط الدولة المختلفة الاستثمارات في عدد محدود من المحافظات مما استتبع تركز للسكان والأنشطة وترتب عليه عديد من المشكلات القومية والإقليمية كنتيجة لإغفال محور الحيز المكاني أو البعد المكاني عند إعداد الخطة القومية مما نتج عنه اختلال التوازن بين المحافظات المختلفة وظهور تفاوتات بينها في شكل اختلافات مستويات المعيشة وظهور مجموعة من المشكلات تتمثل أساسا في اختلال توزيع السكان، وتأكل الأراضي الزراعية، وسوء توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، واستقطاب المدن الكبرى للتنمية، والهجرة غير المنظمة من الحضر للريف، واختلال هيكل توزيع الاستثمارات، وانخفاض مستوى الخدمات والمرافق، وفيما يلي أهم التفاوتات الإقليمية بين المحافظات:

1- عدم التوازن بين المعمور واللامعمور، وهو ناتج من سوء توزيع السكان مكانيًا

الأقاليم التخطيطية

تبلغ الكثافة السكانية الإجمالية نحو 73.6 شخص/كم^2 بالنسبة للمساحة الكلية لمصر ولكن هذه النسبة تعتبر مضللة إلى حد كبير إذا أخذنا في الاعتبار أن 96% من مساحة حيث مصر تكاد تكون خالية من السكان، أما الكثافة الصافية التي تنسب للمساحة المأهولة فتصل لـ940.8 شخص/كم^2، وتتفاقم النسبة لو جمعت على مستوى الإقليم حيث تصل في إقليم القاهرة وحده إلى ما يقرب من 82519.1 شخص/كم^2 تصل في محافظة القاهرة وحدها إلى 45483.2 شخص/كم^2 وهي نسبة مرتفعة للغاية تعكس التركز السكاني الشديد في الدلتا والوادي الضيّق لنهر النيل وعدم استهداف أي برامج تنموية لإعادة توزيع السكان إقليميًا.

أما بالنسبة لتوزيع السكان مكانيًا فيعتبر غير متجانس مطلقًا على المسطح الجغرافي للجمهورية، فيتركز معظم السكان في إقليمي القاهرة (إحصاءات مصر في أرقام 2012) ((25.2%) والدلتا (22.5%)، ويلي ذلك أقاليم الإسكندرية وشمال الصعيد وجنوب الصعيد وقناة السويس بنسبة متقاربة تدور حول 11% - 12% لكلٍ منها، وذلك نتيجة وجود محافظات قليلة السكان بجانب محافظات كبيرة في عدد السكان. أما إقليم أسيوط، فلا يتجاوز نصيبه 5% من جملة عدد سكان الجمهورية.

2- عدم الاتزان في النسق الحضري القائم

يتركز حوالى 62% من سكان الحضر في إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية مما يزيد من ظاهرة الاستقطاب الحضري وسيطرة تلك المدينتين على منظومة المدن المصرية، حيث يمثل سكان الحضر حوالى 42.9% من سكان الجمهورية. وجدير بالذكر أن الفترة (1960 – 1986) قد شهدت نموًا متسارعًا لسكان الحضر مقارنة بالريف بفعل عوامل الجذب للمدن الكبرى وتركز الاستثمارات وفرص العمل بها، حيث زاد فيها نسبة سكان الحضر من 38% إلى 44%. وخلال العشرين عامًا الأخيرة، شهدت التجمعات الحضرية درجة عالية من التشبّع صاحبه توسع ملاحظ في الخدمات ووسائل الاتصال بالقرى مما زاد من جاذبيتها للكل، الأمر الذي انعكس في شكل تراجع طفيف في نسبة سكان الحضر من جملة تعداد السكان.

جدول رقم (1)

نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام 2010-2011 مقارنًا 2008-2009

البيان	2009-2008	2011-2010
إجمالي الجمهورية	21.6	25.2
المحافظات الحضرية	6.9	9.6
حضر وجه بحري	7.3	10.3
ريف وجه بحري	16.7	17
حضر وجه قبلي	21.3	29.5
ريف وجه قبلي	43.7	51.4
ريف الحدود	23.2	33.3

ومن الجدول يتضح مدى التفاوت في نسبة الفقر بين الريف والحضر وبين وجه بحري ووجه قبلي مما ساهم في هجرة كبيرة من الريف للحضر وخاصة للمحافظات الأكثر جذبًا مثل القاهرة والإسكندرية مما انعكس على مستوى الخدمات والمرافق وتدهور الوضع البيئي وظهور مشكلات بيئية واختناقات مرورية وإهدارًا للموارد العمرانية في تلك المحافظات أبرزها كانت قصور في(مياه الشرب النقية والصرف الصحي) في نسبة كبيرة من العمران المصري على تلبية احتياجات

المواطنين. أما بالنسبة للتركيب النوعي/ العمري (Population Crises Committee: Washington D.C.1991:50) للسكان فيعتبر متزنًا حيث تمثل الإناث نصف سكان المجتمع المصري الراهن بنحو 48.9%، ويشير الهيكل العمري الحالي للسكان إلى أن الشريحة في الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) تشكل 43.4%، في حين يمثل السكان في سن العمل (15 – 64 سنة) حوالى 54.3% من جملة السكان، ولا تتجاوز نسبة السكان في قمة الهرم (65 سنة فأكثر) 2.2% من إجمالي سكان الجمهورية. مما ينبأ بوجود طاقة بشرية هائلة يجب إعادة توزيعها مكانيًا وإقليميًا حتى لا تتفاقم المؤشرات الديموغرافية وحتى يمكن توظيفهم بشكل أمثل وجدير بالذكر أن إقليم القاهرة وحده يشكل نحو 28.5 % من إجمالي قوة العمل (تمثل محافظة القاهرة وحدها 13.1% أي 46.1% من إجمالي قوة العمل للإقليم)، يليه إقليم الدلتا بنحو 22.6% (تشكل الغربية وحدها 8.6% والدقهلية 7.2% أي يمثلان كليهما 70% من إجمالي قوة الإقليم)، يليه إقليم السويس بنحو 13.4% من إجمالي قوة العمل (تشكل الشرقية وحدها 7.1% أي 53% من إجمالي قوة العمل للإقليم.

3- **تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المدن مع انتشار ظاهرة العشوائيات وخاصة في المحافظات الأكثر كثافة. وتدهور المناطق التاريخية داخل المدن، وخاصة بمدن مثل القاهرة والإسكندرية والأقصر ورشيد... إلخ**

حيث في دراسة مقارنة لأكبر مدينة في العالم والتي تشمل كلا من القاهرة والإسكندرية وباستخدام مؤشرات قياسية، هي: مستوى الإسكان- مستوى الضوضاء-نظافة الهواء- التعليم الصحة- الغذاء الأمن العام تقع القاهرة في المرتبة 84 وتقديرها العام من حيث نوعية الحياة «ضعيف جدًا" كما إن درجة الأمان فيها من أدنى الدرجات بين مدن العالم فمعدل القتلى في القاهرة 56 لكل 100 ألف وهو حوالى خمسة أمثاله في نيويورك 12.8 لكل 100الف وتأتى الإسكندرية في المرتبة 73 وتقديرها العام ضعيف.

4- **التركز الشديد للمستقرات البشرية في الرقعة الزراعية المحدودة في الوادي والدلتا. وتآكل الأرض الزراعية والتناقص المستمر في نصيب الفرد منها.**

كنتيجة لعدم العناية بتخطيط القرى مما أدى إلى امتدادها عشوائيًا على الأراضي الزراعية، خاصة وأن هناك حوالى 4550 قرية بجانب الآلاف من النجوع والكفور والعزب منتشرة داخل الأراضي الزراعية بكثافات سكانية وبنائية منخفضة.

5- **تداخل استعمالات الأراضي بالمدن القائمة الناتج عن غياب تخطيط تفصيلي لمدن مصر وقراها تتحدد فيه استعمالات الأراضي والأنشطة بكل حي،**

مما سبّب خلل في المنظومة العمرانية وخلل في السوق العقاري من ناحية أخرى، تدهور المناطق التاريخية داخل المدن، وخاصة بمدن مثل القاهرة والإسكندرية والأقصر ورشيد... إلخ، فقد زحفت الأنشطة التجارية والمالية والمهنية والسياحية إلى أحياء كان طابعها إسكانيًا في المقام الأول وقد أدى هذا الاختلاط في الأنشطة المتباينة إلى فقدان الاتزان المعماري والنسق العمراني لهذه الأحياء، كما أدى إلى اختلال في استخدامات الأراضي والمباني، ولم تستطع القوانين ولوائح التنظيم التي حددت ارتفاعات المباني كما حددت مساحة المبنى بالنسبة لمساحة الموقع المقام عليه أن تقف أمام زحف الأنشطة الوافدة بديناميكيتها الطاغية وبفساد المحليات والإدارات الحكومية.

ثالثًا- تحليل كمى لأهم العوامل المؤثرة على تفاوت نسب وأعداد السكان بكل إقليم-

هنا تحاول الباحثة الوصول إلى أهم العوامل المؤثرة على توزيع السكان بين أقاليم مصر السبعة لتحديد الأولويات الاستراتيجية في إطار لخطة تنمية إقليمية شاملة في مصر وللوصول إلى ذلك يمكننا الاعتماد على التحليل الكمي من خلال بناء نموذج إحصائي كمي لقياس أهم العوامل المؤثرة «كمتغيرات مستقلة» على نسبة السكان في كل إقليم كمتغير تابع.

أ- **أهداف النموذج: يهدف النموذج الكمي المعد إلى ما يلي:**

1- تحديد أهم المتغيرات المؤثرة ذات الدلالة الإحصائية على توزيع السكان وطبيعتها.

2- تحديد الأولويات ذات التوجه الاستراتيجي الخاصة بتلك المتغيرات بغرض إدراجها ضمن الخطة الاستراتيجية للتنمية الإقليمية وإعادة توزيع السكان.

3- تحديد نوع المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في مرحلتي تحديد الوضع الراهن ومرحلة وضع استراتيجية.

4- محاولة بناء نموذج له القدرة على التنبؤ.

ب- **مجال النموذج:** يتناول النموذج الكمي المعد مجموعة[1] من المؤشرات الكمية لعدد من المتغيرات المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة في كل محافظة بكل إقليم على مستوى جمهورية مصر العربية.

ج- **البيانات المعتمد عليها:** وقد تم تجميع البيانات الخاصة بكل إقليم من خلال تجميع البيانات الخاصة بجميع المحافظات التي يشملها الإقليم وذلك لعدم وجود إحصائيًا جاهزة على مستوى أقاليم مصر بصور كلية من بيانات وإحصائيات جهاز التعبئة العامة والإحصاء- مصر في أرقام 2012.

د- **متغيرات النموذج:** يعتمد النموذج المعد على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتوقع تأثيرها على الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة السكان في كل إقليم كمتغير تابع من خلال علاقة ذات دلالة إحصائية. ويمكن عرض دالة المتوقعة فيما يلي:

$$PD \int (PP, NCS, NBH, NC, SW, UE, NSO, NP, POV, DS, NPL, PL, HA, AD, LI, FE, IM)$$

حيث:

جدول رقم (2)
متغيرات النموذج المقترح ومؤشرات قياسها

المتغيرات	PD	PP	NCS	NBH	NC	SW	NSO	POV	NP
نوع المتغير	تابع	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل
مؤشر القياس	الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة ألف نسمة|كم2	نسبة السكان في كل إقليم	عدد الفصول في المدارس الحكومية	عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية	عدد دور السينما	كمية المياه النظيفة من محطات التنقية الحكومية	عدد الجمعيات الثقافية	نسبة إجمالي الفقراء إلى السكان	عدد المرضى الاستقبال والطوارىء في المستشفيات الحكومية

تابع جدول رقم (2) متغيرات النموذج المقترح ومؤشرات قياسها

UE	DS	PL	NPL	LI	HA	IM	AD	FE
مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل
عدد العاطلين من 15+	قيمة الدين المشروعات المتعثرة وتم عليه بروتستو	قيمة القروض لمشروعات من صندوق التنمية المحلية	عدد المشروعات من صندوق التنمية المحلية	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	دليل التنمية البشرية للإقليم	معدل الهجرة من كل إقليم	ترتيب الإقليم (حسب تقرير التنمية البشرية 2011)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث

جدير بالذكر أن جميع المؤشرات سالفة الذكر يعبر عنها في النموذج على مستوى الإقليم. كذلك راعينا تمثيل المحددات الرئيسة للسياسة المالية في الإنفاق الحكومي على الصحة في شكل عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية NBH، وعلى التعليم في شكل عدد الفصول في المدارس الحكومية NCS، ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم، وعلى الثقافة في شكل عدد دور السينما NC وعدد الجمعيات الثقافية NSO وكمية المياه النقية من محطات تحلية حكومية لكل إقليم WS، وتمثيل السياسة النقدية في عدد المشروعات المقدمة من صندوق التنمية المحلية NPL وقيمتها PL وعدد وقيمة المشروعات المتعثرة

(1) تم تجميع تلك المتغيرات بمعرفة الباحثة (حيث جمعت بيانات الأقاليم عن طريق تجميع بيانات المحافظات التي تقع بكل إقليم حيث لا يوجد بيانات خاصة مجمعة لأقاليم مصر).

وقيمة الديون DS، هذا إلى جانب مؤشر نسبة السكان بكل إقليم PP الذي تم إضافته لافتراضنا وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بينه كمتغير مستقل وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD كمتغير تابع.

هـ- **تشغيل النموذج المقترح:** سوف يتم تشغيل النموذج المقترح من خلال الاعتماد على البرنامج الكمي الإحصائي SPSS+17 PC.

1- **التأكد من عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي Multicolinearity واستبعاد المتغيرات الأقل ارتباطا:** حيث تم إعداد مصفوفة معاملات الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة للدالة التالية

$$PD \int (PP, NCS, NBH, NC, SW, UE, NSO, NP, POV, DS, NPL, PL, HA, AD, LI, FE, IM)$$

وللتأكد من عدم وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة بالنموذج المقترح يتم إعداد مصفوفة معاملات الارتباط Correlation Matrix، حيث يعتقد البعض أن العلاقة بين متغيرين مستقلين تعتبر علاقة قوية إذا كان معامل الارتباط بينهما (.8) أو أكثر (Calark and Sckade, 1992: 616). في حين يرى البعض الأخر أن الشك يثور حول وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرين مستقلين إذا كان معامل الارتباط بينهما يبلغ (.7) فأكثر (Gunst and Manson, 1995: 118) إلا أننا سوف نعتمد على المعامل الأخير تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر. وبالرجوع إلى مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الكمي الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. بالملحق الإحصائي((1)Correlation)

تُظهر المصفوفة معاملات الارتباط الجزئية بين مجموعة من المتغيرات المستقلة السابق الإشارة إليها وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD كمتغير تابع، هذا وقد تم تفادي ظاهرة الارتباط الذاتي اعتمادًا على الإبقاء ذات معاملات الارتباط الجزئي الأكبر مع المتغير التابع، وبالتالي تم حذف المتغير المستقلة التالية: *UE - NP - UE - MA - FE - PP - NC - LI - NPL - DS - NBH* ويمكن توضيح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (3)
معاملات الارتباط الجزئية للمتغيرات المستقلة للنموذج الكمي
الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	AD	IM	PL	POV	NCS
معاملات الارتباط مع (PD)	.101	.180	.587	.866*	**.963****

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات على الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS+17.PC.

يتضح من الجدول السابق أن أكبر معامل ارتباط جزئي مع المتغير التابع (PD) هو المتغير المستقل NCSعدد الفصول في المدارس الحكومية على مستوى أقاليم مصر، حيث بلغ 963. درجة عند مستوى ثقة قدره 95%، يليه المتغير المستقل الخاص بمعدل الفقر في أقاليم مصر POV حيث بلغ معامل الارتباط الجزئي 866. درجة عند مستوى ثقة قدره 95%. ثم جاء في المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص قيمة القروض لمشروعات من صندوق التنمية المحلية الحكومي PL ة وذلك بمعامل ارتباط قدره 587. درجة عند مستوى ثقة قدره 95%. ثم جاء في المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص معدل الهجرة من كل إقليم MI وذلك بمعامل ارتباط قدره 180. درجة عند مستوى ثقة قدره 95% ثم جاء في المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص ترتيب الإقليم حسب تقرير التنمية البشرية DA وذلك بمعامل ارتباط قدره 101. درجة عند مستوى ثقة قدره 95%.

وبذلك تكون المعادلة كالتالي: $PD \int (\mathbf{NCS}, \boldsymbol{POV}, , \boldsymbol{PL}, \boldsymbol{IM}, \boldsymbol{AD})$

هذا وقد تم تشغيل الدالة السابقة بطريقة الانحدار المتعدد التدريجي، حيث تبين أن معامل التحديد (Adjusted R Square) يبلغ 981. درجة، وهذا يعني أن 98.1% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع (PD) والمعبر عنه بالكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة في أقاليم مصر ترجع للتغيرات في متغيرين رئيسين هما POV والذي يعبر عن معدل الفقر الإجمالي على مستوى إقليم مصر NCS والذي يعبر عن عدد الفصول في المدارس الحكومية على مستوى أقاليم مصر، كما هو واضح بالملحق الإحصائي ((1) Regression).

2- **اختبارات المعنوية:** يحتم علينا الأمر إجراء الاختبارات المتعلقة بمدى المعنوية Test of Significance للنموذج المعد

حتى يمكن اختبار إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التقديرات لقيم تقدير ($\tilde{B}$) لكافة المتغيرات المستقلة كأساس جيد للوصول إلى معلمات المجتمع الفعلية (B). وسوف يتم ذلك من خلال اختبارات مدى ملائمتها الإحصائية Statistical Reliability باستخدام اختبارات المعنوية، وسوف نعتمد على:

- اختبار الخطأ المعياري Standard Error Test.
- اختبار Test (T) (T).
- اختبار Test (F) (F).

أ- **اختبار الخطأ المعياري:**

يمكن القول بوجه عام أنه كلما زادت قيمة الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة ($\tilde{B}$) كلما أصبحت هذه المعلمات أقل تمثيلا لمعلمات المجتمع (B). وبالتالي يكون ليس لها معنوية إحصائية، وبناءا عليه نقبل فرض العدم (Null Hypothesis) القائل بأن المعلمة الحقيقية للمجتمع (B=0) ونرفض الفرض البديل (Alternative Hypothesis) القائل بأن المعلمة الحقيقية للمجتمع (B≠0)، والعكس صحيح. وبتطبيق هذا الاختبار على نموذج (PD) طبقا للدالة السابقة والوارد نتائجها بالملحق الإحصائي ((1)Regression) فيما يلي:

جدول رقم (4)

حجم الخطأ المعياري لكل ($\tilde{B}$) على مستوى كل متغير مستقل لنموذج (PD).

المتغيرات المستقلة	NCS	POV
($\tilde{B}$)	3,454	.852
STd. Error	.000	.196
النتيجة*	$\frac{\hat{B}}{2} > STd$	$\frac{\hat{B}}{2} > STd$

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات على الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS+17.PC. (*) حسبت بمعرفة الباحث.

يتضح من الجدول السابق معنوية المتغيرين المستقلين إحصائيًا وعدم قبول فرض العدم بشأنها حيث، HO=$\tilde{B}$ =o حيث (HO) هي فرض العدم، وهي التي تكون عندها $\frac{\hat{B}}{2} < STd$ ونقبل الفرض البديل للمتغيرين التاليين:

- عدد الفصول في المدارس الحكومية على مستوى أقاليم مصر NCS
- معدل الفقر الإجمالي على مستوى أقاليم مصر POV

وبالتالي فإن دالة نموذج (PD) كما يلي: $PD \int (NCS, POV)$

وبإجراء اختبار (T) يتضح لنا معنوية العلاقة إحصائيًا وكذلك معنوية العلاقة (F) الأمر الذي يعكس قدرة النموذج على التنبؤ. وبالتالي فإن دالة الاتجاه العام تصبح كالآتي: PD= -9.804 + 0.852 POV+ 3,45 NCS

وهذا يعني أن المتغير التابع والذي يعبر عن الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. على مستوى أقاليم مصر السبعة يتأثر من خلال علاقة ذات معنوية إحصائية موجبة بمتغيرين رئيسين هما على الترتيب عدد الفصول في المدارس الحكومية على مستوى أقاليم مصر ومعدل الفقر الإجمالي حسب أقاليم مصر. وهذا يعني أن المعدل الإجمالي للفقر يتمتع بمرونة متكافئة تقريبًا مع المتغير التابع الكثافة السكانية حيث إن زيادة قدرها 1% في المعدل الإجمالي للفقر يؤدى إلى زيادة قدرها 0.85 نسمة لكل كم^2 للمساحة المأهولة لأقاليم مصر. أما بالنسبة لعلاقة متغير عدد الفصول بالمدارس الحكومية مع المتغير التابع فإن مرونته كبيرة حيث إن زيادة قدرها فصل واحد في المدرسة الحكومية يؤدى لزيادة قدرها 3.45 نسمة لكل كم^2.

وتأسيسا على ما سبق أن معدلات الفقر المرتفعة تؤدى إلى تفاوتات في الكثافة السكانية على مستوى أقاليم مصر، حيث إن الأقاليم التي تعانى من ارتفاع معدلات الفقر ترتفع فيها نسبة السكان للمساحة المأهولة نظرًا لعدم توافر بدائل أمام الفقراء لتغيير الأماكن التي يستوطنون بها نتيجة عدم وجود بدائل للوظائف مختلفة نتيجة انخفاض مهاراتهم

وانخفاض المستوى الصحي وبالتالي انخفاض إنتاجيتهم. مما يدفعهم للتركز في أماكن محددة عادة تتسم بعدم وجود تخطيط عمراني لها وبالتالي تتسم بضعف عام في مستوى الخدمات المتاحة من صرف صحي ومياه آمنة.. إلخ. ومن ثم تتضاعف حجم العشوائيات ومن ثم تتضاعف حدة المشكلة ومن ثم دائرة الفقر.

أما بالنسبة لعدد الفصول في المدارس الحكومية «والتي تمثل جزء أو جانب من الإنفاق الحكومي للدولة» والتي تؤدى زيادتها إلى زيادة نسبة السكان للمساحة المأهولة نسمه/ كم^2 لكل إقليم فإنها تعكس هذه العلاقة عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة من حيث توزيع قيمة إنفاقها على مستوى الأقاليم لتخفيض معدلات التفاوت بينها وبالتالي عدم الاستخدام الأمثل لأدوات سياساتها الاقتصادية وخاصة سياساتها المالية من خلال أداة الإنفاق الحكومي.

فالأمر يتطلب الاعتماد على أسلوب تحليل المنافع والتكاليف في ظل مراعاة الأبعاد البيئية والجغرافية والمساحات المأهولة في كل إقليم وصولاً إلى تحقيق كفاءة النفقة.

إن هذين المتغيرين السابق الإشارة إليهما يعكسان أولوية استراتيجية لضمان تحقيق تنمية إقليمية مستدامة تراعي فيها عدم مركزية كل من السياستين المالية والنقدية وكذا الأدوات التي تعتمد عليها كل منهما في إطار تشجيع مؤسسات المجتمع المدني كقنوات رئيسة للاتصال. ودعم مفهوم الحكم المحلى كبديل عن التنمية المحلية.

رابعًا- أهم العوامل المؤثرة التي تعوق تنمية أقاليم مصر اقتصاديًا وإعادة توزيع السكان وأهم المشكلات المترتبة عليها:

1- عدم توافر البيانات والمعلومات بالنوعية التي تسمح بإعداد خطه إقليمية شاملة، على سبيل المثال نسبة مساهمة كل محافظة في قيمة الضرائب المحصلة أو في توليد الدخل القومي ونمو الناتج المحلى الإجمالي أو في قيمة الصادرات أو..إلخ، حيث يعوق هذا المستوى المنخفض من الإحصاءات عملية إعداد نماذج للحسابات القومية على المستوى الإقليمي أو مؤشرات اقتصادية كلية.

2- عدم إشراك المحافظات في وضع مشروعات الخطط المركزية وبذلك تم الفصل بين خطط دواوين عموم المحافظات وخطط الوزارات المركزية فهي تخطط وتنفذ مركزيًا فلا يوجد تنسيق بينهما. وقد ترتب على ذلك عديد من المشكلات من أهمها عدم ملاءمة بعض المشروعات لطبيعة الإقليم مما يؤدى إلى خسائر وإهدار الموارد، بالإضافة إلى وتكرار لمشروعات مماثلة، كما مشروع وادي النطرون.

3- عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لإعداد الخطط الإقليمية على المستوى المركزي والإقليمي والمحلى في الهيئات والوزارات الحكومية التي تملك رؤية البعد المكاني لمحافظات مصر واستغلاله والاستفادة منه في تحديد أولويات المشروعات ووضعها في استراتيجية كاملة للتنمية الإقليمية.

4- عدم تنظيم وتحديد العلاقة بين هيئات التخطيط الإقليمي وإدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات، حيث تم تشكيل هيئات التخطيط الإقليمي بناء على قرار إداري وبدون شخصية اعتبارية وبدون تحديد العلاقة بينها وبين المحليات والمركزيات حيث لم تتوافر هياكل تنظيمية تربط الوحدات الإقليمية مع الوحدات المحلية مع المستوى القومي، هذا بالإضافة إلى تقليص اختصاصات الهيئات الإقليمية مما اضعف تأثيرها. ناهيك عن الخلط في المفاهيم بينها وبين الحكم المحلى والإدارة المحلية.

5- عدم وجود قانون للإدارة المحلية يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتفشى الفساد في هذه الإدارات نتيجة عدم وجود حياة ديمقراطية سليمة، حيث لم تحاول هذه الإدارات المحلية التدخل بصور فعالة في تحديد أهداف تنمية مجتمعاتها الإقليمية، كما تجاهلت إشراك السكان المحليين والسلطات الممثلة لهم بصورة فعالة في تحديد تلك الأهداف.

6- مشكلة الحدود الإدارية للمحافظات حيث تشكل هذه الحدود عقبة أمام التنمية الإقليمية حيث إن هذه الحدود لم تأخذ في حسابها سوى عوامل الأمن والنظام والإدارة ولم تراعي العوامل الاجتماعية والاقتصادية فلقد تمت عملية التقسيم في ظروف مختلفة عما هو عليه الآن ولأهداف مختلفة «أهداف غير تنموية»، وقد أدت الزيادة السكانية والتوسع العمراني على الأراضي الزراعية إلى تداخل الحدود بحيث أصبحت غير واضحة مما يتطلب إعادة التقسيم.

لذلك يجب الاهتمام بالمنظور الإقليمي للتنمية لتلافى المشكلات التي قد تترتب على إغفاله ولعلاج اختلال التوازن في التنمية بين المحافظات، فالتخطيط الإقليمي هو أحد الأساليب التي تحقق الموازنة والموائمة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العدالة الاجتماعية كذلك يهتم بعمليات تخصيص الموارد بين الأقاليم والمناطق المختلفة وتحقيق الموازنة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهدف الوصول لأقصى إنجاز تنموي وتطور إنساني ممكن. كما إن تطبيق الخطة على الحيز القومي بصورة لا تأخذ في الاعتبار المشكلات السابقة، وكذلك إمكانات واحتياجات السكان الإقليمية لا تكون معبرة عن الوضع الصحيح داخل المجتمع. فقصور التخطيط القومي يرجع إلى استخدام المنهج القطاعي في تحقيق الأهداف القومية بغض النظر عن أثارها على الموقع الجغرافي الذي تتوطن عليه الأنشطة، وهذا يعكس منهج التخطيط الإقليمي الذي يؤدى دوره من خلال المكان الذي تتوطن عليه الأنشطة الاقتصادية والخدمية والسكان.

خامسًا- أهم محاور التنمية الإقليمية المقترحة للخروج من الحيز المأهول الحالي في الدلتا والوادي وإعادة توزيع السكان

إن استراتيجية التنمية الإقليمية المقترحة ترتبط بالتوظف المتوازن لكل الموارد المتاحة طبقًا لخصوصية الموارد والإمكانات بكل إقليم من أقاليم التنمية وحسب الطلب على المنتج منها محليًا وعالميًا وبما يتفق ومراحل التنمية وبرامجها، حيث يلزم لتحديد مجالات التنمية في أي حيز مكاني جديد معرفة ودراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة، ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة، كما يلزم استعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة لمعرفة وملاءمة هذه الطبيعة من رياح وأشعة شمس ومصادر توليد طاقة والاستفادة من الأمطار والآبار في الزراعة والرعي، وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية الحتمية للتنمية والتي على أساسها ستحدد الخريطة الاستثمارية لكل إقليم ونوعية التقنية الملاءمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها لذات الإقليم، وكذلك مناطق توطينها، وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعماري والتخطيطي الأمثل للمستقرات البشرية في محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمي والعددي وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها، كما يحدد النمط العمراني نمط النشاط المعيشي بجانبيه الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضري الذي ينظم الإنشاء والتصميم المعماري.

أ- **محاور التنمية الطولية والعرضية للمسطح المصري: وبنظرة عامة على الحيز المكاني المصري يتضح أنه في مجمله يأخذ الشكل الشبكي بخطوط رأسية وأخرى عرضية (راجح، 2007: 120)، فالخطوط الرأسية تمثل محاور تنمية تمتد طوليًا من الشمال إلى الجنوب في نفس اتجاه المحور التنموي المأهول الحالي وتسير متوازية ومتتالية من شمال البلاد إلى جنوبها، وهي كالتالي:**

1- محور يمتد بمحاذاة مجرى النيل في الأراضي الصحراوية المشرفة على الوادي الأخضر، وهو محور تنمية زراعية

2- محور الساحل الشرقي بطول شواطئ البحر الأحمر وخليج السويس، وهو محور تنمية سياحية في المقام الأول.

3- محور وسطى يقع بالهضبة الشرقية بين البحر الأحمر والوادي، ويختص أساسًا بتنمية الخامات التعدينية المتوافرة بهذه المنطقة.

4- منطقة شبه جزيرة سيناء بسواحلها على خليجي السويس والعقبة والبحر المتوسط وهضبتها الوسطى وكذلك منطقة قناة السويس، وهذا المحور يحتوى على إمكانات كبيرة في التنمية الزراعية والتعدينية والصناعية والسياحية.

5- محور طولى يشمل منخفضات الصحراء الغربية بالوادي الجديد ويبدأ من وادي توشكى جنوبًا مارًا بواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوة وهو محور تعديني وتنمية زراعية وصناعية.

6- المحور الساحلي الشمالي والذي يمتد بين السلوم وشمال الدلتا، ويختص أساسًا بالتنمية السياحية والزراعية.

7- منطقة بحيرة السد العالي، وتختص بالتنمية السياحية والزراعية وصيد الأسماك.

أما الخطوط العرضية التي تمتد من الشرق إلى الغرب حيث تسير في الاتجاه العرضي متعامدة تقريبًا مع محاور التنمية الطولية وتربطها بالوادي شبكة طرق رئيسة تمثل شرايين المواصلات الرئيسة التي يمكنها نقل الطاقة والمرافق والسكان والخامات والمنتجات بين محاور التنمية الطولية المتوازية، أي إنها محاور الانتشار العمراني. وهذه المحاور هي:

1- محور الكريمات الزعفرانة.
2- محور الشيخ فضل"المنيا"-راس غارب.
3- محور أسيوط - الغردقة.
4- محور قنا - سفاجا.
5- محور قفط - القصير.
6- محور إدفو- مرسى علم.
7- محور كوم أمبو–راس بناس.
8- محور أسوان - بير شلاتين ويمتد جنوبًا إلى حلايب.
9- المحور الساحلي الشمالي الذي يربط السواحل الشمالية للصحراء الغربية والدلتا وشبه جزيرة سيناء
10- المحور الأوسط ويمتد من منخفض القطارة ووادي النطرون إلى مديرية التحرير ووسط الدلتا ثم الإسماعيلية وينتهي بمحور وسط سيناء.
11- المحور الجنوبي ويمر بمدينة 6 أكتوبر والجيزة والسويس ويتصل بمحور جنوب سيناء.

وبذلك تكون شبكة محاور التنمية الرأسية وشبكة الانتشار العمراني العرضية شبيهتين بخطوط الطول والعرض على المسطح الجغرافي.

ب- أهمية إعادة تقسيم أقاليم مصر إلى 12 إقليم واستحداث منصب منسق الإقليم

من العرض السابق يتضح لنا أن تقسيم المسطح المصري إلى أقاليم يجب أن يأخذ في اعتباره التقسيم العرضي بحيث يشتمل الإقليم الواحد على قطاعات segments من محاور تنمية مختلفة: صناعية زراعية وتعدينية وسياحية وغيرها وذلك حتى يتكامل الإقليم فيما بينه من عناصر التنمية بأنواعها المختلفة، ومثل هذا التنوع يساعد على زيادة معدل التنمية وعلى وجه الخصوص التنمية الاقتصادية، كما إن هذا التقسيم الأفقي يتيح لكثير من الأقاليم- خصوصًا أقاليم الصعيد- منافذ على البحر الأحمر بجانب منافذ أقاليم الشمال على البحر المتوسط، بالإضافة إلى أن هذا التقسيم سوف يجعل الإقليم الواحد يضم مساحات واسعة وأنشطة اقتصادية متعددة وبذلك تزداد قدرة الإقليم الاستثمارية والإنتاجية ويصبح في مقدوره أن يعتمد اقتصاديًا على نفسه وان يستغنى تدريجيًا عن التدخل والتمويل المركزي في إدارته وفي مشروعاته، كما إن الأقاليم ستكون أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة المتطورة في مجالات مهمة مثل الطاقة النظيفة والبديلة والاتصالات والمعلومات والاستفادة الكاملة منها.

وتأسيسًا على ما سبق يجب أن يعاد تقسيم أقاليم مصر[1] إلى 12 أقاليم كالآتي:

1- إقليم القاهرة: ويضم محافظات القاهرة والجيزة. ومدينة الواحات البحرية (كظهير صحراوي للإقليم وذلك لأنها تبعد عن القاهرة والجيزة حوالى 350 كيلو فقط يمكن الاستفادة منها كما إن هناك طريق فعلى ممهد يمكن تطويره).
2- إقليم وسط الدلتا: ويضم محافظات دمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية. «منفذ على البحر المتوسط من خلال ميناء دمياط ومدينة راس البر»
3- إقليم شرق الدلتا: ويضم محافظات الشرقية والدقهلية والقليوبية «منفذ على البحر المتوسط خلال مدينة جمصة»
4- إقليم غرب الدلتا: ويضم محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح.
5- إقليم شمال الصعيد: ويضم محافظات بنى سويف والمنيا والفيوم جزءًا من البحر الأحمر «راس غارب والعين السخنة والكريمات والزعفرانة».
6- إقليم أسيوط: ويضم محافظات أسيوط وسوهاج قنا والوادي الجديد وجزء من محافظة البحر الأحمر «الغردقة وسفاجا».
7- إقليم جنوب الصعيد: ويضم محافظات أسوان والأقصر وجنوب البحر الأحمر «مرسى علم» وجنوب الصحراء الغربية «شلاتين».
8- إقليم قناة السويس: ويضم محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس (وجارى الآن تطوير الإقليم).
9- إقليم شمال سيناء: ويضم العريش ورفح وترعة السلام وتكون عاصمته العريش، ويختص بالمشروعات الزراعية والتجارية والصناعية ورعى الماشية.

(1) مقترح الباحث

10- إقليم وسط وغرب سيناء: ويكون عند القنطرة وراس سدر، فيختص بمشروعات الزراعة والتجارة والرعي والتعدين والصناعات الصغيرة.

11- إقليم جنوب شرق سيناء: طابا ونويبع وشرم الشيخ وراس محمد، ويختص بالمشروعات السياحية.

12- إقليم جنوب غرب سيناء: مدينة الطور وأبو زنيمة ودير سانت كاترين ووادي فيران، ويختص بالمشروعات السياحية والتعدين واستخراج البترول.

وهكذا فإن كل إقليم يتمتع بجزء من الأراضي الصحراوية وميناء أو أكثر على البحر الأحمر أو المتوسط بالإضافة إلى جزء من النيل على أن يكون لكل إقليم عاصمة ولكن يجب أن تكون عواصم الأقاليم في مدن جديدة وليست عواصم المحافظات حتى يساعد ذلك على نمو هذه المدن ومنع التكدس في عواصم المحافظات، كما إنه يجب ألا يوضع إدارة المحافظة وجهاز إدارة الإقليم في مدينة واحدة. ولأن تقسيم مصر إلى أقاليم اقتصادية في الماضي لم يلق نجاحًا يذكر لأن هذه الأقاليم لم تكن لها سلطة تنفيذية، ولم يكن لها في حقيقة الأمر فاعلية في مجال التخطيط والتنفيذ، وأن يستحدث منصب يطلق عليه «منسق عام لأقاليم مصر» يتبع رئيس الجمهورية مباشرة، ويتفرع عنه منصب منسق الإقليم، وهو منصب يجب أن يكون إداريًا أعلى من المحافظ. وفيما يلي شكل رقم 1 [1] يوضح استحداث منصب منسقين لأقاليم مصر أعلى إداريًا من المحافظين لمحافظات الإقليم:

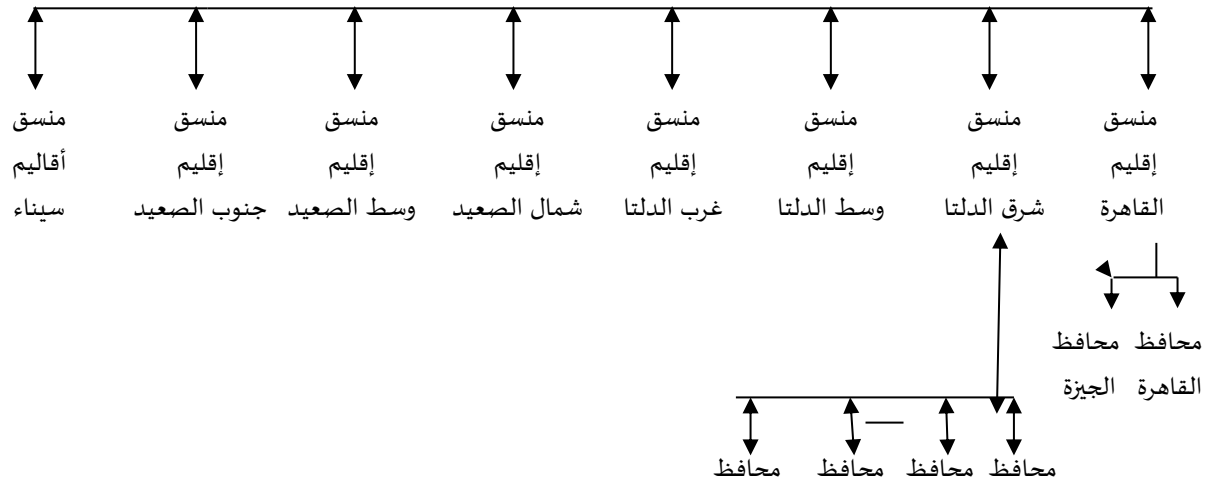

ونظرًا لأن إدارة التنمية والعمران شديدتا الارتباط، فإنه من المقترح أن تتولى هيئة واحدة إداراتهما معًا على جميع المستويات القومي والإقليمي والمحلى، وذلك على النحو التالي:

- الجهاز المركزي لتخطيط التنمية والعمران: على المستوى القومي، ويقوم بإعداد التخطيط على المستوى القومي، ويتحدد في هذا التخطيط محاور التنمية الرئيسة والفرعية بعناصرها من الموارد والإمكانات ومحاور الاتصال الفرعية التي تربطها وتمدها بالمرافق، وكذلك مراحل التنمية والانتشار السكاني في إطار السياسات القومية للدولة كما يحدد في تخطيطه النمط العمراني الأمثل للمستقرات البشرية في محاور التنمية الجديدة، ويكون هذا الجهاز القومي على اتصال رأسي مباشر بهيئات التخطيط الإقليمي ولجان التخطيط المحلية.
- هيئة التخطيط الإقليمي للتنمية والعمران: وتنشأ هذه الهيئة بكل إقليم، وتتولى إعداد التخطيط التنموي والعمراني للإقليم بما يلزم ذلك من دراسات اجتماعية واقتصادية وبيئية، بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بإمكانات وموارد الإقليم الطبيعية والبشرية وتحديد اتجاهات ومحاور التنمية والعمران ويتم ذلك في إطار التخطيط القومي وفي إطار الاستراتيجية العامة للتنمية.
- لجنة التخطيط المحلية: وتقوم بوظائف شبيهة لهيئة التخطيط الإقليمي للتنمية والعمران ولكن داخل حدودها الإدارية والمحلية على مستوى المحافظة.

(1) مقترح الباحثة

وترتبط هذه الأجهزة رأسيًا بعضها مع البعض، كما يرتبط كل منها أفقيًا بالأجهزة التنفيذية في نفس مستواها الإداري القومي والإقليمي والمحلى.

وجدير بالذكر أنه في خلال الشهور الماضية، عكفت [1] الحكومة المصرية على دراسة مشروع قومى جديد يدعم الاقتصاد المصري بصورة كبيرة، وهو مشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر، والذي يشمل محافظات سوهاج وقنا والبحر الأحمر، ويمثل هذا المشروع فرصة لاستغلال الموقع الجغرافي لهذه المنطقة حيث يحتوى على ثروة تعدينية كبيرة مما يجعله يتمتع بمزايا تنافسية مرتفعة ويمكن من الاستفادة من المجالات المختلفة: الاقتصاد والطاقة والصناعة والنقل، وبما يحقق أهداف استراتيجية فهذا المشروع يستهدف تحويل المنطقة إلى مركز لوجستي عالمي يحقق متطلبات الجذب للاستثمارات الأجنبية.

ويقصد بالمثلث الذهبي المنطقة المحصورة بين محافظتي قنا من الجهة الغربية ومحافظة البحر الأحمر من الجهة الشرقية ومدينتي سفاجا شمالاً والقصير جنوبًا إقليم المثلث الذهبي شمالاً محور قنا سفاجا بطول 230كم وجنوبًا محور قنا قفط القصير بطول 260كم «رأس المثلث مدينة قنا» وقاعدته على البحر الأحمر محور مدينتي سفاجا شمالاً والقصير جنوبا بطول 85كم، وهو بهذا الشكل يمكن اعتباره إقليم موارد Resources Region فهو ليس مثلثًا بمفهوم الشكل الهندسي بل يمكن أن يطلق عليها منطقة تنمية Development Area.

ويتميز هذا المثلث بكثافة الثروة التعدينية غير المستغلة، وبتعدد وتنوع موارده حيث تتوافر به أنواع عديدة من المعادن، فهو يحتوى على خامات الكوارتز بجانب كميات كبيرة من خامات الفوسفات والطفلة والقصدير والألمانيت وخامات الجبس والحجر الجيري والتنتاليم – المستخدمة في الصواريخ - وتنبع أهمية تلك المنطقة من وجود مناجم مقفلة للذهب بكميات تفوق حجم إنتاج منجم السكرى وذلك وفقًا لدراسات هيئة المساحة الجيولوجية.

سادسًا- دور السياسة المالية والنقدية في تنمية أقاليم مصروإعادة توزيع السكان

تستخدم الدولة السياسة المالية والنقدية بصفة عامة لكبح جماح التضخم Inflation أو للقضاء على الركود الاقتصادي Stagnation ففي الحالة الأول وهي التضخم تتبع الدولة سياسة مالية ونقدية انكماشية بمعنى تخفيض الإنفاق الحكومي أوزيادة الضرائب أو الاثنين معًا وذلك بالنسبة للسياسة المالية، أما في حالة اتباع الحكومة لسياسة نقدية انكماشية فيتم رفع سعر الخصم (البتانوني، 2011: 120) المعلن من البنك المركزي أوزيادة نسبة الاحتياطي القانوني أودخول البنك المركزي سوق السندات بائعًا كعمليات السوق المفتوحة، مما ينتج عنها انخفاض عرض النقود مما يعمل على انخفاض المستوى العام للأسعار، وبالتالي ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي ومن ثم ارتفاع تكلفة رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والتوجه العام للاستثماروالادخار.

أما في حالة الركود الاقتصادي فيتم العكس في كلا السياستين المالية والنقدية، وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة حجم الطلب الفعال (يتكون الطلب الفعال من = الاستثمار+ الاستهلاك + الإنفاق الحكومي + صافى الصادرات). وتأتى مشكلة الاقتصاد المصري في أنه يعانى من التضخم والركود في ذات الوقت، وهذا ما يطلق عليه الركود التضخمي Stagflation وهنا تتعدد البدائل أمام متخذ القرار الاقتصادي سواء على مستوى السياسة المالية فقط أو السياسة النقدية أو الاثنين معًا، ولكن الأمر يتطلب في جميع الأحوال التنسيق الكامل بين السياستين المالية والنقدية في إطار مجتمعي مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، والتي تضمن التخفيف من حدة أثر تطبيقات السياسات الاقتصادية على المجتمع في خلال تطبيق مفهوم عدالة توزيع الدخل، وبما يضمن تقليص حجم كل من الركود والتضخم عند أدنى مستوياتهما.

وهنا يأتي الدور الهام لكل من أدوات السياسة النقدية والمالية في تنمية أقاليم مصروإعادة توزيع السكان في كيفية اختيار حزمة السياسات الملاءمة من كلا السياستين لتشجيع عمليات تعبئة الموارد المتاحة للأقاليم، مع ضمان الاستغلال الأمثل لها بالإضافة إلى تشجيع وتحفيز عوامل الجذب إلى المناطق الجديدة عن طريق الحوافز النوعية والمالية الإيجابية للمشروعات الإنتاجية والخدمية الملاءمة للخريطة الاستثمارية لكل إقليم لتتوطن تلك المشروعات في تلك المناطق، حيث ترتفع مستويات الإنتاجية من خلال توطين الأنشطة الاقتصادية وفقًا لإمكانيات كل منطقة وظروفها.

(1) علا الحكيم- يونيو 2014- ص 5

كما إن توزيع القروض من البنوك للمشرعات على مستوى الأقاليم يجب أن يتم بشكل يقلص من حدة التفاوت السكاني الإقليمي حيث إن توطن وتركز المشروعات يجب أن يتم في ظل خرائط استثمارية إقليمية تقوم على أساس التكامل والوصول بتكاليف الإنتاج إلى أدنى مستوياتها اعتمادًا على دراسات جدوى واقعية حقيقية قائمة على استغلال موارد الإقليم بكفاءة، وتراعي مفهوم الآثار الخارجية للمشروعات (Externalities) وهذا يتطلب وجود سياسة نقدية خاصة بكل إقليم، تراعي الاحتياجات والأبعاد الإقليمية وتحديد موطنها ومتطلبات الأهداف المنشودة على مستوى المشروعات والمحافظات والأقاليم.

وهذا يتطلب تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة على مستوى كل إقليم في إطار من التنسيق العام لتلك السياسات على مستوى أقاليم مصر بما يضمن تحقيق الأهداف التالية:

1- الاستخدام الكفء للموارد المتاحة على مستويين مستوى الإقليم ومستوى المحافظات التابعة لكل إقليم بما يتفق مع الخرائط الاستثمارية، والتي تعد آلية ضامنة من آليات كفاءة إدارة الموارد بوجه عام.

2- دعم فكرة اللامركزية في اتخاذ القرار الرشيد من خلال دعم مفهوم الحكم المحلى بدلاً من التنمية المحلية في إطار الدور التأشيري للحكومة.

3- تحديد الآليات الاقتصادية اللازمة للتطبيق السياسات الاقتصادية، والتي تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لكل إقليم ولكل محافظة داخل ذات الإقليم، بما يضمن فتح قنوات اتصال للقواعد الشعبية تضمن تحقيق الشعور العام بنتائج تلك السياسات.

وتأسيسا على ما سبق فإنه يجب عدم توحيد السياسات المالية والنقدية على مستوى أقاليم مصر، بل يجب أن يكون لكل إقليم حزمة من السياسات المالية والنقدية الخاصة به، والتي تعمل على دعم وتحفيز لأولويات مجالات التنمية المستهدفة من هذا الإقليم، وفي الوقت نفسه ستعمل على نقل وتركز وتوطن العمالة الملاءمة لتلك المجالات للاستفادة من المزايا المقدمة في ذلك الإقليم في مجال تخصصاتهم، في ظل وجود برامج تدريبية لرفع المهارات التي تتفق مع تلك الأنشطة المستهدفة لكل إقليم، وصولاً إلى تحقيق إنتاجية مرتفعة نسبيًا، مما سيؤدى في نهاية الأمر إلى توزيع متكافىء للكثافات السكانية في كل إقليم، ومن ثم تحقيق التوظيف الأمثل للزيادة السكانية، وتغيير وجهة النظر من كونها عبء على الاقتصاد القومي إلى كونها ميزة نسبية يمكن الاعتماد عليها لتعظيم العوائد للاقتصاد القومي، وفيما يلي وضع تصور لكيفية وضع سياسات مالية ونقدية مختلفة لكل إقليم على حدى:

الإقليم	المحافظات أو المدن التي يضمها الإقليم	المشروعات الملاءمة للإقليم	السياسة المالية الملاءمة للإقليم	السياسة النقدية الملاءمة للإقليم
إقليم القاهرة	القاهرة والجيزة والواحات البحرية	في الواحات البحرية: مساكن ملاءمة لمتوسطي ومحدودي الدخل، ومدارس واستغلال واستخراج المعادن من الواحات البحرية «الحديد» وذلك لاستغلال الواحات كظهير صحراوي للقاهرة والجيزة	الإعفاء من الضرائب لتلك المشروعات، وتركيز الإنفاق الحكومي للإقليم على تطوير خطوط المواصلات والسكة الحديد بين الجيزة والواحات البحرية	تسهيل الحصول على القروض لتلك المشروعات، وتخفيض سعر الفائدة على الإقراض لها.
إقليم جنوب شرق سيناء	طابا ونويبع وشرم الشيخ ورأس محمد ومحمية نبق وأبو جالوم	مشروعات سياحية ملاءمة للبيئة والمحميات الطبيعية جاذبة للسياح موفرة للطاقة وتعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، السفاري وتسلق الجبال والتخييم والغوص والصيد البري والسياحة العلاجية.	تخفيض الضرائب أو إغفاءها عدد من السنوات وتركيز الإنفاق الحكومي للإقليم على إمداد الخدمات اللوجستية لتلك المشروعات	تسهيل الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة على الإقراض على تلك المشروعات.

الإقليم	المحافظات أو المدن التي يضمها الإقليم	المشروعات الملاءمة للإقليم	السياسة المالية الملاءمة للإقليم	السياسة النقدية الملاءمة للإقليم
إقليم شمال سيناء	العريش ورفح وترعة السلام	مشروعات زراعية وخاصة النباتات العطرية والدوائية والبستانية وإنتاج حيواني ورعى الماشية وصيد الأسماك وصناعات التراث لبدو شمال سيناء	الإعفاء من الضرائب عدد من السنوات، وتركيز الإنفاق الحكومي للإقليم على إمداد المزارعين بالتقاوي الجيدة والخبرات الفنية اللازمة، وتوصيل مياه الري من ترعة السلام لتلك الأراضي.	تسهيل الحصول على القروض، وتخفيض سعر الفائدة على الإقراض على تلك المشروعات

النتائج

1- إن استراتيجية التنمية الإقليمية المقترحة ترتبط بالتوظيف المتوازن لكل الموارد المتاحة طبقًا لخصوصية الموارد والإمكانات بكل إقليم من أقاليم التنمية وحسب الطلب على المنتج منها محليًا وعالميًا، وبما يتفق ومراحل التنمية وبرامجها، حيث يلزم لتحديد مجالات التنمية في أي حيز مكاني جديد معرفة ودراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة. ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها، بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة، كما يلزم استعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة لمعرفة وملاءمة هذه الطبيعة من رياح وأشعة شمس ومصادر توليد الطاقة والاستفادة من الأمطار والآبار في الزراعة والرعي، وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية الحتمية للتنمية والتي على أساسها ستحدد الخريطة الاستثمارية لكل إقليم ونوعية التقنية الملاءمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها لذات الإقليم وكذلك مناطق توطينها. وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعماري والتخطيطي الأمثل للمستقرات البشرية في محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمي والعددي وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها. كما يحدد النمط العمراني نمط النشاط المعيشي بجانبيه الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الخضري الذي ينظم الإنشاء والتصميم المعماري. وهذا يتفق مع الفرض الأول والثاني بالدراسة ويدعمه.

2- الحيز المكاني المصري، ويتضح أنه في مجمله يأخذ الشكل الشبكي بخطوط رأسية وأخرى عرضية. فالخطوط الرأسية تمثل محاور تنمية تمتد طوليًا من الشمال إلى الجنوب في نفس اتجاه المحور التنموي المأهول الحالي وتسير متوازية ومتتالية من شمال البلاد إلى جنوبها، وبذلك تكون شبكة محاور التنمية الرأسية وشبكة الانتشار العمراني العرضية شبيهتين بخطوط الطول والعرض على المسطح الجغرافي.

3- أهم العوامل المؤثرة التي تعوق تنمية أقاليم مصر اقتصاديًا وإعادة توزيع السكان:

- عدم توافر البيانات والمعلومات بالنوعية التي تسمح بإعداد خطه إقليمية شاملة، فعلى سبيل المثال نسبة مساهمة كل محافظة في قيمة الضرائب المحصلة أو في توليد الدخل القومي ونمو الناتج المحلى الإجمالي أو في قيمة الصادرات أو..إلخ، حيث يعوق هذا المستوى المنخفض من الإحصاءات عملية إعداد نماذج للحسابات القومية على المستوى الإقليمي أو مؤشرات اقتصادية كلية.
- عدم إشراك المحافظات في وضع مشروعات الخطط المركزية، وعدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لإعداد الخطط الإقليمية على المستوى المركزي والإقليمي والمحلى في الهيئات والوزارات الحكومية بالإضافة إلى عدم تنظيم وتحديد العلاقة بين هيئات التخطيط الإقليمي وإدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات.
- عدم وجود قانون للإدارة المحلية يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتفشى الفساد في هذه الإدارات الناتج عن عدم وجود حياة ديمقراطية سليمة. حيث لم تحاول هذه الإدارات المحلية التدخل بصور فعالة في تحديد أهداف تنمية مجتمعاتها الإقليمية كما تجاهلت إشراك السكان المحليين والسلطات الممثلة لهم بصورة

فعالة في تحديد تلك الأهداف. بالإضافة إلى مشكلة الحدود الإدارية للمحافظات حيث تشكل هذه الحدود عقبة أمام التنمية الإقليمية حيث إن هذه الحدود لم تأخذ في حسابها سوى عوامل الأمن والنظام والإدارة ولم تراعي العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

4- لقد أظهر التحليل الكمي أن المتغير التابع والذي يعبر عن الكثافة السكانية للمساحة المأهولة على مستوى أقاليم مصر السبعة يتأثر من خلال علاقة ذات معنوية إحصائية موجبة بمتغيرين رئيسين هما على الترتيب معدل الفقر الإجمالي حسب أقاليم مصر وعدد الفصول بالمدارس الحكومية، وقد أظهرت النتائج أن المعدل الإجمالي للفقر يتمتع بمرونة متكافئة مع المتغير التابع الكثافة السكانية حيث إن زيادة قدرها 1% في المعدل الإجمالي للفقر يؤدى إلى زيادة قدرها 0.85 نسمة لكل كم^2 للمساحة المأهولة لكل إقليم بمصر. أما بالنسبة لعلاقة متغير عدد الفصول بالمدارس الحكومية مع المتغير التابع فإن مرونته كبيرة حيث إن زيادة قدرها فصل واحد في المدرسة الحكومية يؤدى لزيادة قدرها 3.45 نسمة لكل كم^2.

- وتأسيسًا على ما سبق أن معدلات الفقر المرتفعة تؤدى إلى تفاوتات في الكثافة السكانية على مستوى أقاليم مصر، حيث إن الأقاليم التي تعانى من ارتفاع معدلات الفقر ترتفع فيها نسبة السكان للمساحة المأهولة نظرًا لعدم توافر بدائل أمام الفقراء لتغيير الأماكن التي يستوطنون بها نتيجة عدم وجود بدائل للوظائف مختلفة نتيجة انخفاض مهاراتهم وانخفاض المستوى الصحي وبالتالي انخفاض إنتاجيتهم. مما يدفعهم للتركز في أماكن محددة عادة تتسم بعدم وجود تخطيط عمراني لها وبالتالي تتسم بضعف عام في مستوى الخدمات المتاحة من صرف صحي ومياه آمنة..الخ. ومن ثم تتضاعف حجم العشوائيات ومن ثم تتضاعف حدة المشكلة ومن ثم دائرة الفقر. الأمر الذي يؤدى إلى عدم تحقيق تنمية إقليمية متوازنه، وهذا يتفق مع الفرض الثالث والرابع من الدراسة المعدة.
- أما بالنسبة لعدد الفصول في المدارس الحكومية «والتي تمثل جزء أو جانب من الإنفاق الحكومي للدولة»، والتي تؤدى زيادتها إلى زيادة نسبة السكان للمساحة المأهولة نسمه/ كم2 لكل إقليم، فإنها تعكس هذه العلاقة عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة من حيث توزيع قيمة إنفاقها على مستوى الأقاليم لتخفيض معدلات التفاوت بينها وبالتالي عدم الاستخدام الأمثل لأدوات سياساتها الاقتصادية وخاصة سياساتها المالية من خلال أداة الإنفاق الحكومي.

التوصيات

1- يجب تركيز الاهتمام بالمنظور الإقليمي للتنمية من أجل تلافى المشكلات التي قد تترتب على إغفاله ولعلاج اختلال التوازن في التنمية بين المحافظات،فالتخطيط الإقليمي هو أحد الأساليب التي تحقق الموازنة والموائمة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العدالة الاجتماعية كذلك يهتم بعمليات تخصيص الموارد بين الأقاليم والمناطق المختلفة وتحقيق الموازنة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهدف الوصول إلى أقصى إنجاز تنموي وتطور إنساني ممكن.

2- أهمية إعادة تقسيم أقاليم مصر إلى 12 إقليم بحيث يتمتع كل إقليم بجزء من الأراضي الصحراوية وميناء أو أكثر على البحر الأحمر أو المتوسط بالإضافة إلى جزء من النيل، حيث إن التقسيم الأفقي يتيح لكثير من الأقاليم - خصوصًا أقاليم الصعيد - منافذ على البحر الأحمر بجانب منافذ أقاليم الشمال على البحر المتوسط، بالإضافة إلى أن هذا التقسيم سوف يجعل الإقليم الواحد يضم مساحات واسعة وأنشطة اقتصادية متعددة، وبذلك تزداد قدرة الإقليم الاستثمارية والإنتاجية، ويصبح في مقدوره أن يعتمد اقتصاديًا على نفسه، وأن يستغنى تدريجيًا عن التدخل والتمويل المركزي في إدارته وفي مشروعاته، كما إن الأقاليم ستكون أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة المتطورة في مجالات مهمة مثل الطاقة النظيفة والبديلة والاتصالات والمعلومات والاستفادة الكاملة منها.

3- يجب أن يكون لكل إقليم عاصمة، ولكن بشرط أن تكون عواصم الأقاليم في مدن جديدة، وليست عواصم المحافظات حتى يساعد ذلك على نمو هذه المدن ومنع التكدس في عواصم المحافظات، كما إنه يجب ألا يوضع

إدارة المحافظة وجهاز إدارة الإقليم في مدينة واحدة. واستحداث منصب منسق عام لأقاليم مصر، ويتبع رئيس الجمهورية مباشرة يتفرع منه منصب منسق الإقليم، وهو منصب يجب أن يكون إداريًا أعلى من المحافظين الذين بالضرورة تابعين لمنسق الإقليم الذي تقع فيه تلك المحافظات.

4- توطن وتركز المشروعات يجب أن يتم في ظل خرائط استثمارية إقليمية تقوم على أساس التكامل والوصول بتكاليف الإنتاج إلى أدنى مستوياتها اعتمادًا على دراسات جدوى واقعية حقيقية قائمة على استغلال موارد الإقليم بكفاءة، وتراعي مفهوم الآثار الخارجية للمشروعات (Externalities) وهذا يتطلب وجود سياسة نقدية خاصة بكل إقليم، تراعي الاحتياجات والأبعاد الإقليمية وتحديد موطنها ومتطلبات الأهداف المنشودة على مستوى المشروعات والمحافظات والأقاليم يعد منح مزايا تحفيزية من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية لمشروعات صغيرة ومتوسطة في إطار تكامل وتنسيق بين أقاليم مصر في ضوء خرائط استثمارية لكل إقليم من أهم الأدوات التي تساعد على نزوح السكان بشكل تدريجي لمناطق التحفيز.

5- أهمية وجود حزمة مختلفة من السياسات المالية والنقدية لكل إقليم بشكل خاص، والتي تعمل على دعم وتحفيز لأولويات مجالات التنمية المستهدفة من هذا الإقليم وفي الوقت نفسه ستعمل على نقل وتركز وتوطن العمالة الملاءمة لتلك المجالات للاستفادة من المزايا المقدمة في ذلك الإقليم في مجال تخصصاتهم، في ظل وجود برامج تدريبية لرفع المهارات التي تتفق مع تلك الأنشطة المستهدفة لكل إقليم، وصولاً إلى تحقيق إنتاجية مرتفعة نسبيًا، مما سيؤدى في نهاية الأمر إلى توزيع متكافىء للكثافات السكانية في كل إقليم ومن ثم تحقيق التوظيف الأمثل للزيادة السكانية وتغيير وجهة النظر من كونها عبء على الاقتصاد القومي إلى كونها ميزة نسبية يمكن الاعتماد عليها لتعظيم العوائد للاقتصاد القومي. فمثلا إقليم القاهرة والذي يجب أن يضم من خلال المقترح محافظات القاهرة والجيزة والواحات البحرية لقربها من الجيزة (أقل من 350 كيلو متر تقريبًا) يجب وضع سياسة مالية (تخفيض الضرائب أو إزالتها كليًا) وسياسة نقدية (قروض ميسرة أو خفض سعر فائدة الإقراض) لدعم مشروعات خاصة مثل وحدات سكنية لمحدودي الدخل وسائل المواصلات ومدارس لنقل عبء الثقل السكاني من القاهرة والجيزة المكدستين إلى ظهير جديد به فرص عمل واعدة لاستغلال المعادن من الواحات البحرية وخاصة الحديد، بالإضافة إلى مصادر المياه الجوفية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية

- البتانونين محمو. (2011). ***الاقتصاد الكلى: الأسس، المفاهيم، الآليات***. القاهرة: مكتبة عين شمس.
- الحكيم، علا سليمان. (2014). «مصر وتحديات المستقبل 33: مشروع المثلث الذهبي الفرص والتحديات»، ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط***، يونيو.
- الحكيم، علا سليمان. (1994). ***تجربة التخطيط الإقليمي في مصر***، مذكرة خارجية 1580، القاهرة: معهد التخطيط القومي، ديسمبر.
- الكيلاني، السيد محمد. (1987). ***التفاوتات الإقليمية واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر***، مذكرة رقم 1433. القاهرة: معهد التخطيط القومي.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (2006). ***استراتيجيات تنمية محافظات مصر2006***. **القاهرة:** وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.
- جهاز التعبئة العامة والإحصاء. (2012). ***إحصاءات مصر في أرقام 2012***. القاهرة: جهاز التعبئة العامة والإحصاء.
- حسن، عبد العال. (2004). ***المثلث الذهبي: الكنز المدفون لمصر من ذهب وحديد***. مساعد رئيس هيئة التنمية الصناعية، 26\1\2004 I\\filei
- دسوقي، منى عبد العال. (2010). ***العلاقة بين بعض التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في المحافظات المصرية***، مذكرة خارجية رقم 1644، القاهرة: معهد التخطيط القومي، يوليو.
- راجح، أبوزيد (2007). ***العمران المصري: رصد التطورات في عمران أرض مصر أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام2020***. المجلد الأول، منتدى العالم الثالثK مكتب الشرق الوسط. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. (2010).***التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية***، فبراير.
- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. (2007). ***مستقبل التنمية في محافظات الحدود: مع التطبيق على سيناء***، أغسطس.
- عامر، نجوى إبراهيم عبد القادر. (2002). ***دور مشروعات التنمية الحيزية في تحقيق استراتيجية التنمية الإقليمية ورسم خريطة جديدة لمصر***. القاهرة: معهد التخطيط القومي.
- لجنة التخطيط العمراني. (2013). ***نتائج لجنة التخطيط العمراني (إحدى اللجان الفنية المشكلة من قبل اللجنة الفنية المشكلة من قبل اللجنة الوزارية) الدراسات الاقتصادية والسكانية لمنطقة المثلث الذهبي***.
- مصر. (2010). ***تقرير التنمية البشرية: شباب مصر بناة مستقبلنا***. القاهرة.
- معهد التخطيط القومي. (2013). ***المشروعات القومية الكبرى بين الاستمرار والتوقف: لقاء الخبراء***، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد 1.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- Calark, C. and L. Sckade. (1992). ***Statistical Analysis For Administration Decision***. 3rd ed. South Westren Pub. Co. p. 616.
- Dillinger, William. (2007). ***Poverty and Regional Development in Eastern Europe and Central Asia***, World Bank Working Paper No. 118. June.
- Gunst, M. and R. Manson. (1995). ***Regression Analysis and it´s Application***. 3rd ed. N. Y. Marel Dekker. Co. p.118.
- Population Crises Committee. (1991). ***Cities Life in the World 100 Largest Cities***. Washington D.C.

الملاحق الإحصائية للبحث

البيانات التي اعتمد عليها النموذج، وهي مجمعة من بيانات المحافظات بمعرفة الباحثة

PP	LI	DS	PL	NPL	HA	IM	FE	ID	
25.2	77.83333	1662665	67064	2673	0.7466	22.8	72.76667	4	إقليم القاهرة الكبرى
12.5	47.96667	91877	9698.4	2443	0.7433	8.1	60.6	5	إقليم الإسكندرية
10.9	51.91667	72687	22026.7	5453	0.7666	24.88333	72.8	1	إقليم قناة السويس
21.9	72.42	348400	91292.1	24817	0.748	2.74	65.94	3	إقليم الدلتا
11.9	55.18	95658	85303.9	24945	0.738	7.12	63.96	6	إقليم جنوب الصعيد
12.5	59.1	89563	47130.7	13289	0.7066	1.166667	48.26667	7	إقليم شمال الصعيد
5.1	30.45	23862	30169.3	10030	0.75	8.95	63.3	2	إقليم أسيوط

PD	NCS	NBH	NC	SW	UE	NSO	POV	NP	
8.251905	90050	34186	166	4850748	666	72	13.96667	9797549	**إقليم القاهرة الكبرى**
1.285331	53442	13833	73	1357363	201	18	9.966667	5838101	**إقليم الإسكندرية**
0.212978	50883	9916	20	1948714	405	4	7.383333	5037474	**إقليم قناة السويس**
1.461583	91545	20115	20	1471072	531	21	9.42	10721381	**إقليم الدلتا**
1.917023	55827	8139	8	725853	266	4	29.16	6189489	**إقليم جنوب الصعيد**
1.784428	58750	7342	3	514645	170	6	33.7	3117695	**إقليم شمال الصعيد**
1.398307	22984	5739	4	455232	109	15	30.5	2693583	**إقليم أسيوط**

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	NCS	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <=.050, Probability-of-F-to-remove >=.100).
2	POV	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <=.050, Probability-of-F-to-remove >=.100).

a. Dependent Variable: PD

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.963[a]	.927	.912	2.04515
2	.994[b]	.987	.981	.95638

a. Predictors: (Constant), NCS
b. Predictors: (Constant), NCS, POV

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	264.095	1	264.095	13.141	.001[a]
	Residual	20.913	5	4.183		
	Total	285.009	6			
2	Regression	281.350	2	140.675	22.801	.000[b]
	Residual	3.659	4	.915		
	Total	285.009	6			

a. Predictors: (Constant), NCS
b. Predictors: (Constant), NCS, POV
c. Dependent Variable: PD

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8.124-	2.924		-2.778-	.039
	NCS	.000	.000	.963	7.946	.001
2	(Constant)	-9.804-	1.421		-6.899-	.002
	NCS	3,45432109	.000	.705	8.589	.001
	POV	.852	.196	.356	4.343	.012

a. Dependent Variable: PD

Excluded Variables[c]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	POV	.356[a]	4.343	.012	.908	.477
	PL	-.134-[a]	-.772-	.483	-.360-	.533
	IM	.137[a]	1.167	.308	.504	.998
	AD	.080[a]	.621	.568	.297	1.000
2	PL	-.006-[b]	-.060-	.956	-.035-	.455
	IM	.076[b]	1.447	.244	.641	.925
	AD	-.080-[b]	-1.260-	.297	-.588-	.694

a. Predictors in the Model: (Constant), NCS
b. Predictors in the Model: (Constant), NCS, POV
c. Dependent Variable: PD

Correlations

Correlations

		PD	NCS	POV	PL	IM	AD
PD	Pearson Correlation	1	.963**	.866*	.587	.180	.101
	Sig. (2-tailed)		.001	.012	.166	.699	.830
	N	7	7	7	7	7	7
NCS	Pearson Correlation	.963**	1	.723	.683	.046	.021
	Sig. (2-tailed)	.001		.066	.091	.923	.964
	N	7	7	7	7	7	7
POV	Pearson Correlation	.866*	.723	1	.302	.220	.397
	Sig. (2-tailed)	.012	.066		.510	.636	.378
	N	7	7	7	7	7	7
PL	Pearson Correlation	.587	.683	.302	1	-.269-	.253
	Sig. (2-tailed)	.166	.091	.510		.560	.585
	N	7	7	7	7	7	7
IM	Pearson Correlation	.180	.046	.220	-.269-	1	-.573-
	Sig. (2-tailed)	.699	.923	.636	.560		.179
	N	7	7	7	7	7	7
AD	Pearson Correlation	.101	.021	.397	.253	-.573-	1
	Sig. (2-tailed)	.830	.964	.378	.585	.179	
	N	7	7	7	7	7	7

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Regression

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AD, NCS, IM, PL, POV[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	.999	.995	.47701

a. Predictors: (Constant), AD, NCS, IM, PL, POV

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square
1	Regression	284.781	5	56.956
	Residual	.228	1	.228
	Total	285.009	6	

a. Predictors: (Constant), AD, NCS, IM, PL, POV b. Dependent Variable: PD

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients
		B	Std. Error	Beta
1	(Constant)	-14.439-	3.556	
	NCS	7.532E-5	.000	-.206-
	POV	3.010	.794	1.259
	PL	9.251E-5	.000	.426
	IM	-.285-	.126	-.387-
	AD	-2.309-	.825	-.724-

a. Dependent Variable: PD

Quantitative Analysis of the Factors that Impede Economic Development of The Egyptian Regions: A Proposed Vision for Regional Division and Population Redistribution

Dr. Hala Samir EL Ghawy
Economic Lecturer
Modern Academy for Computer Science
And Management Technology in Maadi -Cairo
Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

The progress and economic growth levels that can be achieved depends to a large extent on the size of the available economic resources in the space of land and sources of mineral water and other riches of recoverable elements to take advantage of economic and capable of providing productive capacities. And whenever there is a diversity of available economic resources in the region whenever possible to achieve development rates stable to ensure the well-being and sustainability and the exploitation of human energies and it will not can only be done within the framework of providing incentives through tools that help to re-distribution of the population at the regional level and thus on the provincial level plan.

Faced with Egypt a chance to be that the capture may occur once in human life of nations, where the population as much as possible working age population in the working age as little as possible, and then a low dependency ratio, this demographic situation will be an opportunity for developing countries in order to check mutations development has already benefited the Asian Tigers countries of this opportunity and the rehabilitation of the human forces to achieve greater economic progress. But standing in front of optimum utilization of the enormous manpower in Egypt obstacles which concerns us in this search overcrowding population of the governorates of Egypt on the Nile east and west bar, causing a waste of natural resources in the form of a decline in farmland and polluted down the course of the Nile.

Based on the above comes the role of fiscal and monetary policy as one of the roles of active policies to redistribute the population within the framework of a regional economic development plan based on the support of economic projects from the perspective of sectors so that it is the work of an expanded investment maps for regions of Egypt change of form and space the current provinces of provinces constitute a point central tight on the course along the Nile to the large provinces of Egypt by accident up to the Red Sea to the east so that each port on the Red sea Governorate and the river port and back large desert connects them tape Railway and road. And determine the state priority projects for each region in the light of its potential to reflect the integrated and balanced between the regions and granting motivational advantages, including the instruments of fiscal and monetary policy to push the population to move to those areas which summoned to create the position higher than the Conservatives, a coordinator of the province, which is located on his shoulder coordination between the provincial task of the province both at the level of human resources or natural or financial and financing as well as this being a determinant of investment priorities within the framework of partnership with the relevant actors.